

التحالف اليمني لرصد  
انتهاكات حقوق الإنسان

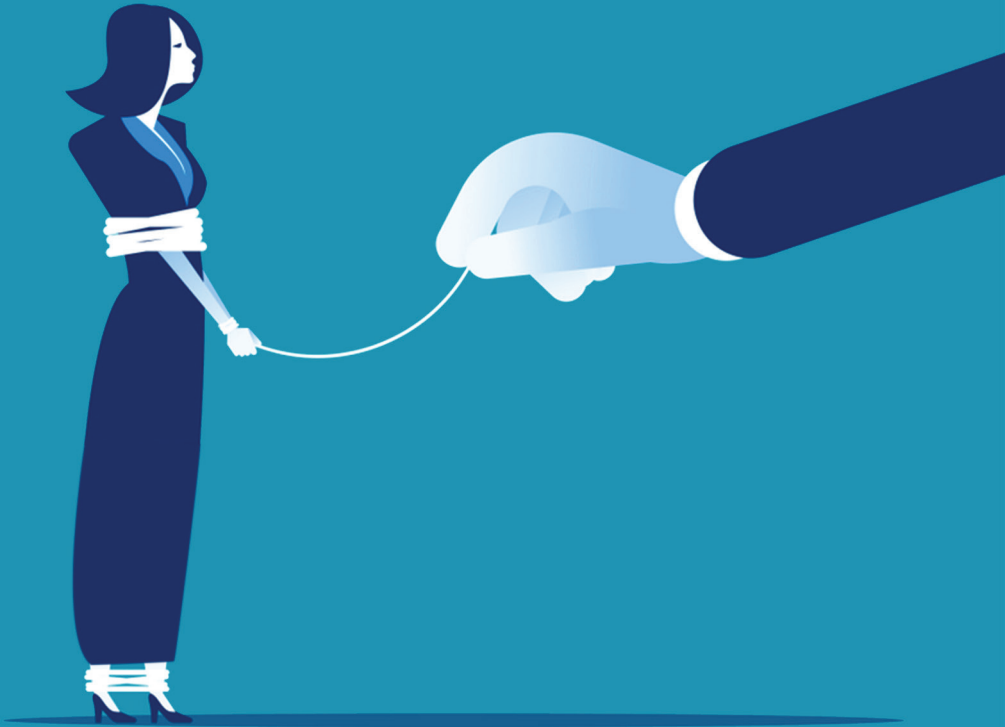
Yemeni Coalition for Monitoring  
Human Rights Violations



## نساء اليمن.. انتهاكات لا تتوقف

تقرير يرصد الانتهاكات بحق النساء للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩

اختطاف النساء في العاصمة صنعاء انموذجاً





التحالف اليمني لرصد  
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring  
Human Rights Violations



## نساء اليمن.. انتهاكات لا تتوقف

تقرير يرصد الانتهاكات بحق النساء للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩

### اختطاف النساء في العاصمة صنعاء انموذجاً

## نساء اليمن.. انتهاكات لا تتوقف

التحالف اليمني لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو تحالف عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية المتخصصة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في اليمن. تأسس التحالف في يناير ٢٠١٥ ترخيص رقم (١٢٤٠) استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات واقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة. كون الخطوة الأولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنتظاراً للحظة الحقيقة. ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ٢٠١٩ - عدن

اصدارات

التحالف اليمني لرصد  
انتهاكات حقوق الإنسان



للتواصل معنا

الجمهورية اليمنية

تعز - شارع جمال

ت: +٩٦٧٤٢٥٢٥٣٤

info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV

twitter.com/YCMHRV

telegram.me/YCMHRV

www.ycmhrv.org

## الفهرس

٤	مقدمة
0	ملخص تنفيذي
١٠	منهجية التقرير
١٣	الاطار القانوني
١٤	الفصل الاول: نساء اليمن بلا امان
١0	المبحث الاول: اطراف الحرب.. اختطاف يهتك شرف اليمنيات
١٧	المبحث الثاني: في العاصمة صنعاء.. اختطاف النساء للوي الذراع
١٩	المبحث الثالث: نماذج اختطاف النساء في العاصمة صنعاء
٣٤	المبحث الرابع: الحوثيون يجبرون المختطفات الاقرار بانهن مذنبات
٣0	الفصل الثاني: اليمنيات.. حرب بلا هوادة
٣٦	المبحث الاول: الاعتداء على الحق في الحياة
٣٧	المبحث الثاني: نساء ضحايا اللغام
٣٨	المبحث الثالث: الاعتداء الجسدي
٣٩	ملحق جداول البيانات

## مقدمة

كانت النساء اليمنيات يحظين بمكانة اجتماعية في عرف اليمنيين، تمنع وتجرم الاعتداء الجسدي عليهن او انتهاك وامتهان كرامتهن، فلما اندلع الصراع المسلح نسي اطرافها تلك التقاليد، فمُورست انتهاكات بشعة بحق اليمنيات، وصلت حد القتل والاعتداء الجسدي والاختطاف والعنف الجنسي، ولم تعد تمنعهم اخلاقهم عن حماية المرأة ولا امتثلوا لمبادئ الحماية في القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان. فأضحت النساء اليمنيات فئة شديدة الاستضعاف خلال النزاع المسلح في اليمن.

انتهجت اطراف النزاع في اليمن اساليب وحشية، مثلت صدمة لليمنيين، فما ارتكب من جرائم بحق النساء عمقت في وجدان اليمنيين شرخاً يصعب تجاوزه، فلم تشهد اليمن منذ عقود مثل هذه الوحشية التي مُورست بحق النساء، ومثل اسقاط العاصمة صنعاء بيد مليشيات الحوثي وقوات صالح في سبتمبر ٢٠١٤ مفتح الخراب، فقد سلكت مليشيات الحوثي وقوات صالح طرقاً مختلفة لنزع الحماية عن النساء في زمن الحرب، وغني عن القول ان كل الانتهاكات الموجهة ضد المحميين في القانون الدولي الانساني هي بالأساس نالت من النساء بشكل مباشر وغير مباشر واخذت من حياتهن وامنهن وكرامتهن الكثير.

خاضت النساء اليمنيات صراعاً قوياً لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية منذ التسعينات من القرن الماضي، وبلغت ذروة ذلك الصراع ابان انتفاضة الشباب اليمني في ٢٠١١، فشكل ذلك الحدث بارقة امل امام طموح اليمنيات، وقد شاركن بقوة في حوار اليمنيين في ٢٠١٣، وانتزعن مكاسب هامة في مسار تمكينهن لصنع القرار، وحقق لهن مشروع دستور الدولة الاتحادية التي شاركن بصياغته كثيرا من المكاسب، الا ان اسقاط العاصمة اليمنية صنعاء كان الفاصل ما بين تمكين اليمنيات سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبين عودتهن للمطالبة بالحماية من الاعتداء واثار الحرب وتوفير الامن الغذائي.

أخطر ما واجهن اليمنيات وشكل نزاعاً لأمانهن وشعورهن بالطمأنينة هو الاختطاف الذي مارسته مليشيات الحوثي بقوة، الى جانب اطراف اخرى من اطراف الحرب، فقد حقق «تحالف رصد» عشرات من جرائم الاختطاف والاختفاء القسري للنساء شكلت ترويعاً للمجتمع، وتهديداً لطمأنينته، واصبح سلوكاً ممنهجاً في العاصمة صنعاء تحديداً لم يتورع الحوثيون في المجاهرة به، بل والامعان في تشويه سمعة المختطفات، واستخدام وسائل لم يعهدها اليمنيون من قبل حد التشويه الجنسي، والحد من كرامتهن وذويهن امام الاخرين، وهو ما شكل مصدراً للابتزاز من قبل الحوثيين مارسوه على نطاق معروف، جنى عليهم اموالاً من اهالي المختطفات واسكات الخصوم وترويع المجتمع.

لكل ضحية في اليمن سواء مدني او عسكري، نساء هن من يقابلن هذه الماسي بصلابة وجسارة، وهو ما يعرف عن النساء اليمنيات. الا انهن في هذه الحرب الدامية وامام بشاعتها وسقوط الالف القتلى وقفن عاجزات وتأثرن بشكل غير مسبق. كما ان الحماية التي يفترض ان تكون لصيقة بالنساء باعتبارهن الطرف الاضعف مع الاطفال، قد انتزعتها اطراف الصراع اليمنية عنهن، وارتكبت جرائم غاية في البشاعة، وانتهاكات حطت بالكرامة الانسانية للنساء، خلال الفترة من بعد اسقاط العاصمة اليمنية صنعاء سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩، وهي الفترة مجال هذا التقرير.

### ملخص تنفيذي

اسوأ ما افرزته الحرب اليمنية على النساء هو احساسهن بالخوف وعدم شعورهن بالأمان، الخوف على حياتهن واطفالهن وازواجهن واهاليهن من تداعيات الحرب وتأثيراتها اليومية. وقد ساهمت كل اطراف النزاع في اليمن وخصوصاً مليشيات الحوثي وقوات صالح في الوصول بالنساء الى شعور عدم الاحساس بالأمان، مع تزايد الانتهاكات الموجهة ضد المرافق الطبية والمدارس، والخوف من عدم وصولهن واطفالهن للرعاية الطبية والتعليم. كما ارتكبت اطراف الحرب جرائم استهدفت النساء بشكل خاص سيما ما

يتعلق بالاختطاف الذي زادت حدته في السنتين الاخيرتين، وبرز بشكل مقلق في العاصمة اليمنية صنعاء.

هذا التقرير يوثق حالة حقوق الانسان في اليمن، فيما يتعلق بالجرائم التي تعرضت لها النساء اليمنيات، وتأثير الحرب عليهن وعلى حياتهن وامانهن، وذلك للفترة من سبتمبر٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩، ويركز على الجرائم التي ارتكبت خرقاً للقانون الدولي الانساني اثناء الاشتباكات المسلحة، وكذا اختراق قوانين حقوق الانسان التي تطبق اثناء الصراع المسلح، حيث يشمل الفصل الاول منه انتهاكات سلبت امان النساء اليمنيات وبرزها الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب خصوصاً في العاصمة صنعاء، كون ما جمعه الفريق من قضايا بهذا الشأن يؤكد ان العاصمة تتربع على بقية المحافظات في نسب الاختطاف العالية للنساء، ويسرد التقرير في الفصل الثاني ما جمعه «تحالف رصد» من انتهاكات ارتكبتها كافة الاطراف خلال النزاع المسلح في اليمن، تتعلق بالاعتداء على الحق في الحياة، وضحايا زراعة اللغام، والاعتداء الجسدي.

ففي المبحث الاول من الفصل الاول الخاص بالاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب الذي تعرضت له النساء خلال الفترة من سبتمبر٢٠١٤ وحتى مايو٢٠١٩، فقد بلغ عدد النساء المختطفات والمختفيات والمعذبات الذي استطاع «تحالف رصد» الوصول اليهن(٣٠٣) امرأة. حيث بلغ عدد النساء المختطفات(٢٢٠) امرأة بينهن(٨٧) ناشطة سياسية، و(٣٠) طالبة، و(٦) ناشطات حقوقيات، و(٢) اعلاميات. وبلغ عدد النساء المختفيات قسرياً(٤٤) امرأة بينهن(١٠) من اقلية البهائيين، و(٣) ناشطات حقوقيات، و(٣) اعلاميات، و(٢) سياسيات. في حين بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للتعذيب(٣٩) امرأة بينهن(٢٣) سياسية، و(٢) اعلاميات، و(٢) من اقلية البهائيين. وسُجلت اعلى نسب الاختطاف والاختفاء والتعذيب في العاصمة صنعاء اذ بلغ عدد الضحايا فيها(٢٠٤) امرأة، ثم محافظة ذمار بواقع(٢٩) امرأة، تليها محافظة صنعاء بواقع(١٤) ضحية.

وسجل «تحالف رصد» قيام مليشيات الحوثي وقوات صالح باختطاف واختفاء وتعذيب (٢٩٢) امرأة في عدد من المحافظات اليمنية، تتحمل مليشيات الحوثي لوحدها المسؤولية عن اختطاف واختفاء وتعذيب (٨٧) امرأة للفترة من بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩. بينما سُجل قيام القوات الحكومية باختطاف (٦) نساء، و(٣) نساء اختطفتهن قوات لا تخضع لسلطة الحكومة الشرعية، و(٢) نساء اخفت التنظيمات المتطرفة واحدة منهن وعذبت اخرى.

وفي المبحث الثاني من الفصل الاول الخاص بجرائم الاختطاف والاختفاء والتعذيب في العاصمة صنعاء، فقد وثق التقرير اختطاف واختفاء وتعذيب (٢٠٤) امرأة. بلغ عدد المختطفات (١٤٨) بينهن (٨٧) ناشطة سياسية، و(٣٠) طالبة، و(١٠) نساء من اقلية البهائيين، و(٦) ناشطات حقوقيات واعلاميتين. وبلغ عدد المختفيات قسرياً (٢٤) امرأة بينهن (٦) نساء من اقلية البهائيين، و(٤) طالبات، و(٦) ناشطات حقوقيات واعلاميات، و(٢) نساء سياسيات. في حين تم توثيق تعذيب (٣٢) امرأة بينهن (٢٣) سياسية و(٣) طالبات، و(٤) نساء مناصفة بين الاعلاميات والبهائيات. وقد توصل «تحالف رصد» الى مسؤولية مليشيات الحوثيين وقوات صالح عن ارتكاب كل تلك الجرائم في العاصمة صنعاء. حيث اختطفوا واخفت وعذبت مليشيات الحوثي وقوات صالح مجتمعين (١٤٤) امرأة منذ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٧، أي حتى فض تحالفهما بمقتل صالح على يد الحوثيين. بينما تتحمل مليشيات الحوثي لوحدها مسؤولية اختطاف واختفاء وتعذيب (٦٠) امرأة خلال الفترة من بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩.

واستعرض التقرير في المبحث الثالث من الفصل الاول، وقائع ونماذج من جرائم الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب للنساء في العاصمة صنعاء، من قبل مليشيات الحوثي خصيصاً اشتركت معها قوات وقيادات تتبع الرئيس السابق صالح. وركزنا في الوقائع على اختطاف ناشطات سياسيات، ونساء اجنبيات، ومدافعات عن حقوق الانسان، واختطاف نساء من اقلية البهائيين الدينية، ونماذج من اختطاف النساء بتهم الانحراف الاخلاقي من اجل الابتزاز المالي والسياسي، واختفاء وابتزاز النساء، ونماذج من احتجاز نساء تعرض

ذويهن لجرائم متلاحقة، ونموذج لامرأة اختطفت وتواجه حالياً حكماً بالإعدام. ويركز التقرير في المبحث الرابع من الفصل الأول على اجبار الحوثيين للنساء المختطفات على الاقرار بانهن مذنبات، وذلك من خلال ما يعرضونه في وسائل اعلامهم، ونشير الى احد الافلام التي انتجها الحوثيين عن النساء المختطفات في العاصمة صنعاء، واخذ اعترافات منهن امام الكاميرات بالإقرار انهن مذنبات بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الانساني المتعلقة باحتجاز الحريات ومعاملة السجناء.

اما في الفصل الثاني المبحث الاول الذي ركز على ضحايا النساء بسبب جرائم الاعتداء على الحق في الحياة، فقد رصد التقرير مقتل (٨١٥) امرأة يمنية أثناء النزاع المسلح في اليمن للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩. توزعت وسائل القتل ما بين الهجمات البرية والجوية الذي قتل بسببها (٤٧٧) امرأة، و(١٠٧) امرأة قتلن بالرصاص، و(٩٨) امرأة قتلن بسلاح القناصة، ومقتل (١٠١) امرأة بالألغام الفردية والمضادة للمركبات، وقُتل (٥) نساء بحوادث إعدام واغتيال، فيما توفت امرأتين بسبب التعذيب، وقُتل (٢٥) امرأة بحوادث اخرى. وبلغت اعلى جرائم القتل للنساء في محافظة تعز الذي قتل فيها (٣٧٩) امرأة.

ووفقاً لتصنيف قواعد البيانات التي جمعها «تحالف رصد» فان مليشيات الحوثي وقوات صالح قتلت وتسببت بمقتل (٦١٢) امرأة، بينهن (١٩٩) قتيلة تتحمل مليشيات الحوثي لوحدها مسؤولية مقتلهن منذ بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩، أي من بعد انفضاض تحالفها مع الرئيس السابق صالح. فيما قتلت الغارات الجوية لطيران التحالف العربي (١٥٤) امرأة. و قتلت القوات الحكومية (١٢) امرأة، في حين قتلت قوات تعمل خارج اطار الشرعية اليمنية وموالية لدول التحالف العربي (١٠) نساء، و قتلت القوات الامريكية بطائرات الدرونز (٧) نساء، فيما قتلت التنظيمات المتطرفة كتنظيم القاعدة وانصار الشريعة في اليمن (٥) نساء، وسُجل مقتل (١٥) امرأة بسلاح جهات وافراد مجهولين.

وركز المبحث الثاني من الفصل الثاني على ضحايا النساء بسبب الالغام، فقد

سجل التقرير مقتل (١٠١) امرأة بالألغام الفردية والالغام المضادة للمركبات واصابة (٩٧) اخريات، وتشير جداول البيانات الملحقة بالتقرير الى ان محافظة تعز كانت الاعلى بين المحافظات في سقوط الضحايا بسبب الالغام، اذ سجل مقتل (٣٦) امرأة واصابة (٤٥) اخريات، تليها محافظة الحديدة في عدد القتلى الذي وصل الى (١٧) امرأة. وخلص التقرير الى ان مليشيات الحوثي وقوات صالح هي المسؤولة عن زراعة الالغام في كثير من المحافظات اليمنية خلال سنوات الحرب، ثم الجماعات المتطرفة التي زرعت الالغام بشكل محدود في مناطق محدودة كانت تتواجد فيها عناصرها. اذ سجل التقرير مسؤولية مليشيات الحوثي وقوات صالح عن مقتل (٩٧) واصابة (٩٤) اخريات بسبب الالغام التي زرعتها قواتهما قبل وبعد انفضاض تحالفهما. فيما قتلت الالغام التي زرعتها تنظيمات متطرفة (٣) نساء وأصابت (٢) اخريات. وهي الارقام التي استطاع «تحالف رصد» الوصول اليها.

ويشتمل المبحث الثالث من الفصل الثاني على ضحايا الاصابات الجسدية للنساء بسبب الاعتداءات والجرائم. فقد سجل التقرير اصابة (١٧٥٢) امرأة من جراء الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها اطراف النزاع في اليمن، توزعت ما بين الاصابة بالهجمات البرية والجوية بواقع (١٠٨٧) امرأة، و(٢٦٥) امرأة مصابة بسبب الرصاص، و(١٤٦) امرأة اصيبت بسلاح القناصة، و(٩٧) امرأة اصيبت بسبب الالغام، و(٤) نساء اصبن بمحاولات اغتيال، فيما سُجِّل اصابة (١٥٣) امرأة بحوادث اخرى. وسُجِّل اكثر الاصابات بين النساء في محافظة تعز الذي بلغ عدد الضحايا فيها (١١٠٦) امرأة، تليها العاصمة صنعاء بواقع (١١٩) امرأة، ثم محافظة الحديدة بواقع (١٠٠) امرأة، وتوزع بقية الاصابات بين عدد من المحافظات.

ووفقاً لتصنيف قواعد البيانات التي جمعها «تحالف رصد» فقد خُص التقرير الى ان مليشيات الحوثي وقوات صالح تتحمل المسؤولية عن اصابة (١٦٠٠) امرأة، منهن (٣٠٢) امرأة تتحمل مسؤولية اصابتهن مليشيات الحوثي لوحدها منذ بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩، أي من بعد انتهاء تحالفها مع الرئيس السابق

علي عبدالله صالح. فيما اصيب بالغارات الجوية لطيران التحالف العربي (١١٠) امرأة. واصيبت (٩) نساء بسلاح القوات الحكومية، في حين اصيبت (٥) نساء بسلاح قوات تعمل خارج اطار الشرعية اليمنية وموالية لدول التحالف العربي، و(٥) نساء سُجِّلَ اصابتهن بهجمات التنظيمات المتطرفة، وامرأتين اصبن بغارات طائرات الدرونز الامريكية، بينما سُجِّلَ اصابة (٢١) امرأةً بسلاح جهات وافراد مجهولة.



\* خلال فترة التقرير

### منهجية التقرير :

يملك «تحالف رصد» أكثر من (٣٠) راصداً ينتشرون في اغلب المحافظات اليمنية، يقومون بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، وفقاً لمعايير منهجية ومتطلبات التوثيق التي تعتمدها منظمات حقوق الانسان في العالم، لتوثيق الانتهاكات اثناء النزاعات المسلحة. وقد وثق الفريق خلال اربع سنوات ونصف من الصراع المسلح في اليمن، المئات من قضايا انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بالنساء، بما فيها قضايا الاختطاف والاحتجاز، بالإضافة الى ما قام بتجميعه من وثائق وشهادات في هذا الشأن.

اعتمد فريق التحالف على عدد من الوسائل للوصول الى الضحايا، بما فيها اللقاءات المباشرة، والاتصالات الهاتفية، والتواصل عبر الوسائل الالكترونية المتاحة، كما استقى معلوماته من وسائل الاعلام بعد التأكد منها، وما تنشره المنظمات الحقوقية وتقارير فرق الخبراء الخاصة باليمن، كما التقى بالمئات من الشهود والمبلغين بوقائع الانتهاكات، وحرص الفريق على الاستماع الى أكثر من مصدر في القضية الواحدة، وتواصل بالعديد من المعنيين الحكوميين، وزار عدد من السجون للبحث فيما يتعلق بقضايا اختطاف واحتجاز النساء.

الارقام التي سترد تباعاً في التقرير هي التي استطاع فريق الرصد الوصول اليها، مع بذله قصارى جهوده للوصول الى الضحايا، خصوصاً في قضايا الاختطاف، فان الاعداد التي سيوردها التقرير هي ضئيلة جداً مقارنة بحجم ارتكاب هذه الجريمة، فلكون اليمنيين محكومون بعادات وتقاليده لا تفصح كثيراً عن ضحايا اختطاف النساء، فان ما توصل اليه التقرير بهذا الخصوص ما هو الا تعبير كاشف عن حجم الجريمة، لكن الضحايا في قضايا الاختطاف والجرائم الاخرى يفوق كثيراً تلك الارقام التي توصل اليها «تحالف رصد». ركز التقرير في الفصل الاول على انتهاكات سلبت امان النساء اليمنيات وابرزها الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب خصوصاً في العاصمة صنعاء، كون ما جمعه الفريق من قضايا بهذا الشأن يؤكد ان العاصمة تتربع بقية المحافظات في نسب الاختطاف العالية للنساء فيها، كما ان ما يرد من تقارير اعلامية عن اختطاف النساء بدوافع سياسية، واستخدام بعضهن في اعمال غير مشروعة، يُظهر الحاجة الى التركيز على هذا الملف المقلق، وتسليط الاضواء عليه، والكشف عن ملف يورق السكان اليمنيين، بعد ان تمادت مليشيات الحوثي في ارتكاب مثل هذا الفعل المناهض لقوانين اليمنيين واخلاقهم، واعتماد الحوثيين على وسائل متعددة لتشويه سمعة الضحايا(قتل الشخصية) وقد برز ذلك في افلام وبرامج توثيقية في وسائل اعلامهم.

ويسرد التقرير في الفصل الثاني، ما جمعه «تحالف رصد» خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤ حتى نهاية شهر مايو ٢٠١٩، من انتهاكات ارتكبتها كافة الاطراف

خلال النزاع المسلح في اليمن، وركز على عدد من الجرائم سيما المتعلقة بالاعتداء على الحق في الحياة، وضحايا زراعة الألغام، والاعتداء الجسدي. يحرص التقرير على عدم الاضرار بالنساء اللواتي تعرضن للاختطاف وذويهن، فهو يرمز في كثير من الوقائع الى الضحايا بأسماء مستعارة، بناء على طلبهن، ويؤكد التقرير ان هذه الوقائع نماذج كاشفة لما تتعرض له اليمنيات من امتهان كرامتهن، وتوصيل ذلك لكل المهتمين بقضايا انتهاكات حقوق الانسان.

يطلق التقرير تسمية مليشيات الحوثي وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح، عن الانتهاكات المرتكبة من قواتهما بصفة مشتركة، باعتبارهما طيفين للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٧، وهو الشهر الذي قتل فيه الحوثيين الرئيس السابق صالح، واعتبار التحالف الذي كان بينهما منقضيًا بعد ذلك التاريخ. ومن بداية ٢٠١٨ تتحمل مليشيا الحوثي بمفردها مسؤولية الانتهاكات التي حدثت من قواتها او في نطاق سلطتها، الى جانب مسؤولية أطراف النزاع الاخرى عن الانتهاكات كل في اطارها.

سيتم استخدام تسمية قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية، لارتكابها جرائم بحق النساء، للإشارة الى قوات في المحافظات الجنوبية والساحل الغربي، وهي قوات الحزام الامني في عدن ولحج وايين والضالع، وقوات النخبة الحضرية والشبوانية، وقوات المقاومة اليمنية التي يتزعمها طارق صالح والوية العمالقة في الساحل الغربي من تعز والحديدة، وقوات كتائب ابو العباس في تعز. كما سيتم استخدام تسمية التنظيمات المتطرفة، للإشارة الى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب فرع اليمن، وتنظيم انصار الشريعة، وتنظيم الدولة الاسلامية «داعش». اما تسمية القوات الحكومية في الجرائم التي ارتكبتها سيتم استخدامها للقوات التي تتبع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، وهي قوات تتواجد في مارب وتعز والجوف وصنعاء وشبوة وصعدة وحجة والبيضاء والضالع. وتجدر الاشارة الى انه يقصد بالنساء الاقليات في التقرير أي اللاتي ينتمين الى الطائفة البهائية في اليمن.

## الإطار القانوني:

يُفترض بالنساء المدنيات انهن محميات بموجب موثيق القانون الدولي الانساني، وموآثيق حقوق الانسان المنطبقة خلال النزاعات، وبالنسبة للنساء المقاتلات التي توقفن عن القتال فهن ايضاً موضع حماية، وبهذا الشأن نصت المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربعة ان: «الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر، ولهذا الغرض تُحظر الأفعال التالية...الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيليلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

يمنح القانون الدولي الإنساني للنساء المدنيات حماية مزدوجة، إذ يستفدن من الحماية العامة الممنوحة للأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية، ومن حماية خاصة تهدف إلى توفير حماية إضافية لهن نظرا لاحتياجاتهن الطبية والفسولوجية المرتبطة غالباً بدورهن في الإنجاب ولاعتبارات الخصوصية<sup>(١)</sup>. لذا فان الحماية الخاصة أكثر أهمية بالنسبة للنساء المدنيات خصوصا زمن النزاعات المسلحة، باعتبارهن الطرف الاضعف واطر القتال عليهن شديداً. «وأحكام القانون الدولي الإنساني تحظر أيضا أخذ الرهائن واستخدام الدروع البشرية. وقد حصلت في نزاعات حديثة العهد انتهاكات تمثلت بشكل خاص في استخدام النساء والأطفال كدروع لحماية

١- ASJP، الحماية الخاصة للنساء المدنيات في القانون الدولي الإنساني، دراسات وابحاث، الكاتب: جبالة عمار  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/933>

المقاتلين عن الهجوم. ويجب أن تحظى النساء بحماية خاصة من العنف الجنسي. وهذا العنف الجنسي يشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلها أفعال تشكل جرائم حرب. كما يحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي. والنساء السجينات يجب حبسهن بمعزل عن الرجال لتفادي الاعتداء الجنسي. ويقضي كذلك القانون الدولي الإنساني بأن تُعامل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، ولا سيما الأمهات المرضعات، بعناية خاصة»<sup>(٢)</sup>.

اليمن مصادقة على اتفاقيات جنيف الاربعة ١٩٤٩ وبروتوكولها الملحقين، وهي الاتفاقيات التي توفر الحماية للمدنيين بما فيهم النساء، اذ توجب تلك الاتفاقيات حماية خاصة لهن من الاعتداء وتبعات النزاعات المسلحة. كما صادقت اليمن على عدد من الاتفاقيات الخاصة بالنساء وحماية حقوقهن كاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية الرضاء بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، كما صادقت اليمن على (٥٨) اتفاقية وبروتوكولا وميثاقاً واعلاناً عالمياً، منها (٢٠) اتفاقية واعلان وبروتوكول تتعلق بالقانون الدولي الانساني. و(٩) اتفاقيات متعلقة بقانون حقوق الانسان تسري احكامها على النساء والرجال، وتضع احكاماً والتزامات خاصة بالدول الاطراف ينبغي تطبيقها من اجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتمكين النساء في كافة المجالات ومساواتهن بالرجال.

## الفصل الاول: نساء اليمن بلا امان

إن اسوا ما افرزته الحرب اليمنية على النساء هو احساسهن بالخوف وعدم شعورهن بالأمان، الخوف على حياتهن واطفالهن وازواجهن واهاليهن من تداعيات الحرب وتأثيراتها اليومية، من اعتداء على الحياة والسلامة الجسدية

حماية النساء بموجب القانون الدولي الإنساني، ١٥-٤-٢٠١٠، ICRC، ٢-١٠

<https://bit.ly/٢RVsTdS>

واعتداء على الاطفال، والتشرد والنزوح، وعدم شعورهن بالأمان من فرط الانتهاكات التي تعرضن له من قتل واعتداء ونزوح، واختطاف، وعنف جنسي، واستغلال حاجتهن للقيام بأعمال غير مشروعة. ولا ينقص اليمنيات ما يقمن به من تحمل اعباء كثير من الرجال الذين قتلوا والعمل بدلاً عنهم، وتحمل تكاليف النفقات اليومية، وتربية الاطفال والتهديدات التي يتعرضون لها بشكل يومي من قبل الجماعات والاطراف المسلحة، وخصوصاً ما يتعلق بالتجنيد والعنف الجنسي، كل ذلك حول يوميات النساء اليمنيات الى مشاق ومتاعب نفسية مستمرة افقدتهن الامن والشعور بالأمان.

ساهمت كل اطراف النزاع في اليمن وخصوصاً مليشيات الحوثي وقوات صالح في الوصول بالنساء الى شعور عدم الاحساس بالأمان، مع تزايد الانتهاكات الموجهة ضد المرافق الطبية والمدارس، والخوف من عدم وصولهن واطفالهن الى تلك المرافق. كما ان استهداف طرق الامداد وحصار المدن والحصار البري والجوي ساهم وبشكل كبير في الاحساس بالخوف من عدم وصول الإمدادات الغذائية ونهب المساعدات الانسانية. وارتكبت اطراف الحرب جرائم استهدفت النساء بشكل خاص سيما ما يتعلق بالاختطاف الذي زادت حدته في السنتين الاخيرتين، وبرز بشكل مقلق في العاصمة اليمنية صنعاء، اذ استخدمت مليشيات الحوثي وسائل واساليب غاية في «الوضاعة» للتبرير لاختطاف النساء. في المقابل مارست جهات واطراف وجماعات مسلحة اخرى في عدد من المحافظات اليمنية جرائم اختطاف النساء بشكل اقل مما مارسته مليشيات الحوثي وقوات صالح. وتجدر الاشارة الى ان كل اطراف الصراع المسلح قد ارتكبت جرائم بشعة بنسب متفاوتة بحق الاطفال والرجال، كان لها تأثير غاية في القسوة على النساء ونالت من استقرارهن وامنهن الكثير.

### المبحث الاول: اطراف الحرب.. اختطاف يهتك شرف اليمنيات

تعد جرائم خطف النساء من اخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات، ليس لمساسها بالحريات العامة وبأرواح المختطفين فقط، وانما لأثارها السلبية

على تماسك المجتمع، لان الاخلال بها يعد اخلاصاً بالأمن واستقرار الحياة من جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهي جريمة تصيب عمق الاسرة واذا اخلت الاسرة تخلت كل موازين الحياة الطبيعية.<sup>(٣)</sup> وكل ما يهم امر النساء لدى اليمنيين يعتبر امراً يتعلق بشرفهم وكرامتهم، وهذا ما عززته مبادئ القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان. فبالقدر الذي يمثل الاختطاف وما يلحق به من اختفاء قسري ومعاملة قاسية جريمة ضد الانسانية وفقاً للمادة (٧) من نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فانه فعل مجرم في القوانين اليمنية، وعملاً مستقبلاً في اعراف وتقاليد اليمنيين.

منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في ايلول/سبتمبر ٢٠١٤، وثق «تحالف رصد» قيام مليشيات الحوثي وقوات صالح اختطاف العديد من النساء اليمنيات في العاصمة وعدد من المحافظات اليمنية، وتعرض العديد من النساء الاجنبيات العاملات في المجال الانساني والاعلامي والحقوقى للاختطاف في اطار المناطق الخاضعة لسيطرة تلك القوات. ويتضح من خلال الوثائق وقواعد البيانات التي جمعها فريق «تحالف رصد» زيادة في اختطاف واختفاء النساء في العاصمة صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرة مليشيات الحوثي، بعد قتلها لصالح وانتهاء تحالفهما في ديسمبر ٢٠١٧، فبرز بشكل لافت اختطاف واختفاء النساء، سيما الناشطات سياسياً وحقوقياً. كما قامت عدد من الاطراف المسلحة سواء في المحافظات الجنوبية أو المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وكذا التنظيمات المتطرفة في مناطق تتواجد بها، باختطاف عدد من النساء، وهو ما شكل قلقاً متزايداً للنساء والعاملين في المنظمات المدنية ومراقبي حقوق الانسان في اليمن. بلغ عدد النساء المختطفات والمختفيات والمعدبات التي قام برصدها وتوثيقها «تحالف رصد» للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩ (٢٢٠) امرأة بينهن (٨٧) ناشطة سياسية، و(٣٠) طالبة، و(١٠) نساء من اقلية الطائفة البهائية، و(٦) ناشطات حقوقيات، و(٢) اعلاميات. وبلغ عدد النساء المختفيات

٣- كتاب جرائم خطف النساء وأثرها على المجتمع المعاصر، د. محمد المنذلاوي، دار المعرفة بيروت لبنان

قسرياً (٤٤) امرأة بينهن (٦) من اقلية البهائيين، و(٣) ناشطات حقوقيات، و(٣) اعلاميات، و(٢) سياسيات. في حين بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للتعذيب (٣٩) امرأة بينهن (٢٣) سياسية، و(٢) اعلاميات، و(٢) من اقلية البهائيين. سجلت اعلى نسب الاختطاف والاختفاء والتعذيب في العاصمة صنعاء اذ بلغ عدد الضحايا فيها (٢٠٤) امرأة، ثم محافظة ذمار بواقع (٢٩) امرأة، تليها محافظة صنعاء بواقع (١٤) ضحية من ضحايا الاختطاف والاختفاء والتعذيب. يوضح الجدول الملحق رقم (١) التوزيع الجغرافي والفئوي للنساء اللواتي تعرضن للاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب.

سجل «تحالف رصد» قيام مليشيات الحوثي وقوات صالح باختطاف واختفاء وتعذيب (٢٩٢) امرأة في عدد من المحافظات اليمنية، تتحمل مليشيات الحوثي لوجودها المسؤولية عن اختطاف واختفاء وتعذيب (٨٧) امرأة للفترة من بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩. بينما سجل قيام القوات الحكومية باختطاف (٦) نساء، و(٣) نساء اختطفتهن قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية، و(٢) نساء اخفت التنظيمات المتطرفة واحدة منهن وعذبت اخرى. يوضح الجدولين الملحقين (٣،٢) تقسيم النساء الضحايا زمنياً للأعوام التي يشملها التقرير ووفقاً للجهات المتسببة.

### المبحث الثاني: في العاصمة صنعاء.. اختطاف النساء للوي الذراع

استخدمت مليشيات الحوثي تبريرات غير مشروعة لعمليات الاختطاف التي قامت بها ضد النساء، من بينها التهديد بتشويههن اخلاقياً والادعاء بانهن يمارسن الدعارة، او ابتزاز اهاليهن بذلك، وكذا الابتزاز مالياً للضحايا واهاليهن، بالإضافة الى اسكات اصوات المعارضات سياسياً، او كسب مواقف المختطفات العاملات في المجال الانساني والصحفي. كما تم اختطاف العديد من النساء بحجة ممارسة الدعارة، او بدعوى ان النساء يقمن برفع معلومات واحداثيات لدول التحالف العربي والحكومة اليمنية، كما يتم الاختطاف بغرض تشويه الخصوم السياسيين. وفي كثير من حالات الاختطاف يتم ذلك عبر طرق غير مشروعة ولا قانونية، في ظل عدم حيادية واستقلال الجهات القضائية

التي تعمل تحت سلطة الحوثيين. وقد اظهرت مليشيات الحوثي في وسائل الاعلامها العديد من النساء المختطفات وهن في السجون، يدلين بعدد من الاقوال عن ارتكابهن عدد من الجرائم، وهذا بحد ذاته مثل صدمة لذويهن وتشهيراً للضحايا، حيث لا ضمانات قانونية ولا رقابة محايدة تستطيع ان تحدد هل النساء اللواتي ادلين بهذه الاقوال لم يكنّ تحت ضغط التهديد او المعاملة القاسية. وهذا ما يشكك بكل الذرائع التي تسوق للرأي العام من قبل مليشيات الحوثي عن دوافع اعتقالها للنساء، وشرعية الاعتقال التي تخالف كل المواثيق الدولية والنظم المحلية.

وثق «تحالف رصد» في العاصمة صنعاء اختطاف (١٤٨) امرأة بينهن(٨٧) ناشطة سياسية، و(٣٠) طالبة، و(١٠) نساء من اقلية البهائيين، و(٦) ناشطات حقوقيات واعلاميتين. كما وثق اختفاء(٢٤) امرأة في العاصمة بينهن(٦) نساء من اقلية البهائيين، و(٤) طالبات، و(٦) ناشطات حقوقيات واعلاميات، و(٢) نساء سياسيات. في حين تم تسجيل تعذيب (٣٢) امرأة بينهن (٢٣) سياسية و(٣) طالبات، و(٤) نساء مناصفة ما بين اعلاميات واقلية البهائيين. يوضح الجدول الملحق رقم(١) التوزيع الفئوي والجغرافي للضحايا.

وفقاً للمعلومات التي حصل عليها «تحالف رصد» فان مليشيات الحوثي وقوات صالح تتحمل المسؤولية عن اختطاف واختفاء وتعذيب(١٤٤) امرأة في العاصمة صنعاء منذ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٧، بينما تتحمل مليشيات الحوثي لوحدها مسؤولية اختطاف واختفاء وتعذيب(٦٠) امرأة في العاصمة خلال الفترة من بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩، أي بعد انتهاء تحالف الحوثيين وصالح ليصبح اجمالي الضحايا(٢٠٤) امرأة. يوضح الجدول الملحق رقم(٤) التوزيع الجغرافي والزمني للضحايا في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات.

## المبحث الثالث: نماذج اختطاف النساء في العاصمة صنعاء اختطاف ناشطات سياسيات

في يوم الاحد الموافق ٩ أغسطس ٢٠١٥ قام عدد من مسلحي الحوثي وصالح باقتحام مقر حزب الإصلاح في شارع الرقاص وسط العاصمة، اثناء اجتماع عدد من قيادات الحزب، وقاموا بخطف جميع المتواجدين بما فيهم اربع نساء قيادات في القطاع النسوي للإصلاح وهن: امة السلام الحاج وسميرة الشعور وفاطمة حربة وذكرى السنيدار، واقتادوهن إلى قسم شرطة الجديري. وتحت ضغوط سياسية واعلامية ووقفات احتجاجية لنشطاء منددة بذلك الفعل، تم الافراج عن النساء بعد مغرب ذلك اليوم.

«أمة السلام الحاج» احدى المعتقلات تشغل حالياً رئيس رابطة أمهات المختطفين، روت لغريق الرصد تفاصيل ما حدث حيث قالت: *عند تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً وبينما خلصنا من مناقشة بعض قيادات حزب الإصلاح لموضوع المختطفين في سجون الحوثيين بأمانة العاصمة، وأثناء مغادرتنا مقر الحزب تفاجئنا بطقم وسيارة أجرة على متنها مسلحين بزني مدني واخرين يرتدون لباس القوات الخاصة يداهمون المبنى ويعتقلون كل من يجدونه في طريقهم بما فيهم انا وزميلاتي اللواتي كن معي.*

وأضافت: *لم يقف الأمر عند ذلك بل تم اقتيادنا الى سياراتهم وحاول أحد المسلحين نزع سترتي من فوق رأسي، وعندما رفضت ذلك اعتدوا عليّ بالضرب واشهر احدهم سلاحاً على رأسي وهدد بتفجيرره، وكذلك فعل مع زميلاتي لترهيبنا قبل أن يقتادونا إلى قسم شرطة الجديري القريب من مكان الواقعة، حيث احتجزونا هناك وحققوا معنا بتهمة تشكيل خلية إرهابية وعقد اجتماعات تخريبية، ولم يطلقوا سراخنا الا عند غروب شمس ذلك اليوم بعد احتشاد عشرات الناشطات الى باحة القسم.*

## نساء اجنبيات لم يسلمن من الاختطاف:

بعد سيطرة الحوثيين وقوات صالح على العاصمة صنعاء انتشرت حوادث الاختطاف للأجنيبات وسط المدن الرئيسية وخصوصاً في العاصمة صنعاء، فاختطف مجهولين يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ٢٠١٥ الخيرة الفرنسية «إيزابيل دران بريم» ٣٠ عاماً برفقة مترجمتها شيرين مكاوي، من الجسر في شارع ٤٥ المؤدي الى شارع السبعين جنوب العاصمة، وهن متوجهات الى مقر عملهن. وصلت الشابة الفرنسية إلى اليمن في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ لتعمل لحساب وكالة «أيالا» الاستشارية والمتخصصة في قضايا التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الدول النامية. وتدير هذه الوكالة برنامجاً استشارياً لحساب البنك الدولي في اليمن. (٤)

لم يتمكن راصدوا تحالف رصد من الوصول الى المختطفة الفرنسية طوال فترة اختطافها، اذ ظلت مختطفة حتى يوم الجمعة الموافق ٧ اغسطس ٢٠١٥ وتم تحريرها بوساطة عمانية، في حين تم الافراج عن مترجمتها شيرين مكاوي بعد (٢٦) يوماً من اختطافهما، وظهرت الفرنسية المختطفة في فيديو مصور تناشد فيه الرئيسين الفرنسي واليمني التدخل للإفراج عنها. (٥) وتمكنت وساطة عمانية من الافراج عن الفرنسية ايزابيل دران بريم. ووفقاً لوكالة مونت كارلو الدولية نقلًا عن وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن الفرنسية ايزابيل بريم التي كانت محتجزة رهينة في اليمن منذ شباط - فبراير الماضي، وصلت فجر الجمعة إلى سلطنة عمان وستوجه منها إلى فرنسا. وقالت الوكالة عن الناطق باسم وزارة الخارجية العمانية إن «الجهات المعنية في السلطنة وبالتنسيق مع بعض الأطراف اليمنية تمكنت من العثور على المذكورة (الرهينة الفرنسية) في اليمن ونقلها إلى السلطنة فجر اليوم تمهيدا لعودتها إلى بلادها». (٦)

٤- FRANCE ٢٤، من هي الفرنسية المختطفة في اليمن؟ ٢٥ فبراير ٢٠١٥،  
https://bit.ly/٢XHKLhS

٥- براقش نت، المختطفة الفرنسية في اليمن ايزابيل بريم تناشد الرئيسين الفرنسي واليمني التدخل للإفراج عنها، ١ يونيو ٢٠١٥  
https://www.youtube.com/watch?v=G٣Xw٣١٣CgQU

٦- مونت كارلو الدولية، الرهينة الفرنسية المفرج عنها في اليمن تصل إلى سلطنة عمان، ٧ اغسطس ٢٠١٥  
https://bit.ly/٢XAnN٠A

وكانت شيرين مكاوي قد تحدثت فور خروجها من خلال منشور لها على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي «الغيس بوك» عن تعرضها للضرب والمعاملة السيئة من قبل الخاطفين، حيث قالت: أرجو من الجميع الدعاء لي بالشفاء انا في المستشفى أمر بمرحلة صحية سيئة جدا بسبب التعرض للضرب والمعاملة السيئة. (٧)

«نوران حواس» المواطنة الفرنسية من اصول تونسية ٣٨ عاماً تم اختطافها في ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ مع اثنين موظفين يمنيين في الصليب الاحمر الدولي، من شارع حدة بمديرية الوحدة جنوب العاصمة صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيين منذ سبتمبر ٢٠١٤، تم الافراج عن الموظفين اليمنيين في نفس اليوم. كانت حواس تعمل موظفة في اللجنة الدولية للصليب الاحمر مكتب اليمن.

ظلت حواس رهن الاختطاف (١١) شهراً، حتى تمكنت وساطة عمانية من الافراج عنها. ويظل اختطاف الاجانب من العاصمة صنعاء محاط بالغموض واللبس، ولم يكشف عن هوية الخاطفين بالرغم من اطلاق سراح حواس، والفرنسية ايزابيل، ونقلت مصادر اعلامية عن مصادر دبلوماسية في العاصمة العمانية مسقط الثلاثاء إن الرهينة الفرنسية التونسية نوران حواس التي أفرج عنها الاثنين ٤ أكتوبر ٢٠١٦ بعد ١٠ أشهر من الاحتجاز في اليمن، كانت ضحية «مخطط إجرامي لطلب فدية». (٨)

### مدافعات عن حقوق الانسان طالهن الاختطاف

لوفى النعامي ناشطة حقوقية ومدافعة عن حقوق الانسان استدعتها مليشيات الحوثي في يوم الجمعة الموافق ١ فبراير ٢٠١٩ هي وزميلها الحسن الوطري إلى اجتماع في جهاز الأمن القومي لمناقشة عملهما مع منظمة

٧- Shereen Makawi. فيسبوك. ٢٢ مارس ٢٠١٥

<https://www.facebook.com/shereen.makawi/posts/10443119271809>

٨- الحرة، مصادر: الرهينة حواس كانت ضحية مخطط لطلب فدية، ٤ أكتوبر ٢٠١٦

<https://www.alhurra.com/a/noran-hawas-yemen-tunis/320341.html>

«سيفر وورلد» الدولية، وهي منظمة غير حكومية تعمل على بناء السلام وتمكين النساء، فتم ايداعهم سجن الامن القومي في العاصمة صنعاء، وقد استمر احتجازها مدة (١٦) يوماً حتى تم الافراج عنها بعد ضغط حقوقي واعلامي.

منظمة العفو الدولية كانت قد طالبت بالإفراج عن الناشطة الحقوقية أوفى النعامي مديرة شؤون اليمن بالإنابة في منظمة «سيفر وورلد» البريطانية المختطفة من قبل مليشيات الحوثي في العاصمة اليمنية صنعاء. وقالت المنظمة -في تغريده على تويتر- إن الاعتقال التعسفي الذي تتعرض له المدافعة عن حقوق الإنسان أوفى النعامي منذ أكثر من أسبوع هو جزء من سياسات ممنهجة يتبعها الحوثيون من التضييق والقمع والاضطهاد الذي يتعرض له النشطاء. يتوجب على السلطات اطلاق سراح اوفى فوراً وبدون شروط.<sup>(٩)</sup>

الناشطة علياء سالم الروني تعرضت للاعتقال في قسم شرطة الزراعة هي واكثر من(٣٥) فتاة بعد خروجهن في مظاهرة ما يسمى «بثورة الجياع» في العاصمة صنعاء. قالت لغريق الرصد انه: *في يوم السبت الموافق ٦ اكتوبر ٢٠١٨ اتفقنا انا ومجموعة من الفتيات في جامعة صنعاء للخروج بمسيرة للتنديد بالوضع المأساوي في البلاد، واثناء احتشادنا في ساحة الجامعة، قامت مجموعة من(٢٠) امرأة من الحوثيات بالهجوم علينا ومعهن صواعق كهربائية وهراوات، وتعاركن معنا قبل ان نعرف من هن، فصرخت احداهن نحن الامن وقامت بنزع الهاتف من يدي، ثم قامت المهاجمات بالقبض علينا، ووضعنا داخل باص، واتهامنا بأننا مرتزقة ونقلنا امن البلاد واننا تتبع علي محسن الاحمر ونريد ادخال الاحتلال الى بلادنا، الى غير ذلك من الاتهامات والوصاف التي أطلقت علينا من قبل المهاجمات.* وتضيف الضحية لغريق الرصد *تم وضعنا في باص الاعتقال وكانت الفتيات*

٩- الحرف ٢٨، العفو الدولية تطالب الحوثيين بسرعة الإفراج عن الناشطة «أوفى النعامي»، ٤ فبراير ٢٠١٩  
<http://www.alharf28.com/p19291->

التي قبض عليهن يصرخن ويبكين ويستنجدن للإفراج عنهن دون جدوى، وتم نقلنا الى قسم شرطة الزراعة، واصلونا الساعة ١٢ ظهراً، فتم احتجازنا داخل غرفة ضيقة في القسم وعددنا اكثر من (٣٥) فتاة، طلبنا من ادارة القسم السماح لنا بالاتصال باهلنا لإبلاغهم اننا في المعتقل لكن لم يسمحوا لنا بذلك، وقاموا في القسم بتفتيشنا ثلاث مرات بطريقة مهينة وتحت التهديد باحتجازنا لفترة طويلة. وعند الساعة الرابعة عصرًا اتى دور التحقيق معي فطلبت الاتصال بأسرتي فرفضوا ذلك، فحققوا معي وسط ضغط شديد وخوف واهانة، وبعد الانتهاء من التحقيق تم اعادتي المحتجز.

واختتمت الضحية شهادتها بالقول: دخلت بعد ذلك احدى الحوثيات وهي تصرخ علينا يا مرتزقة: الحكم حكم الحوثي، ومشروعنا مشروع استشهاد ومشروع المسيرة القرآنية ومن يعارض عليه الذهاب الى عدن (١٠)، وعند الساعة الخامسة مساء سمح لي بالاتصال باهلي فحضر احد اقاربي (١١) وتم احضار المحتجزات واجبارهن على تحرير تعهدات بعدم الخروج في مسيرات مرة اخرى، وبعد ان حررنا التعهدات تم وضع المحتجزات في طابور، والنداء بأسمائنا لإعادة هواتفنا ومقتنياتنا الشخصية التي تم اخذها منا، وعند الساعة السادسة والنصف تم الافراج عنا ونحن مكالمات ومنكسرات لما حدث لنا ولوضع البلاد الذي لا يسر.

في ٢٥ يناير ٢٠١٥ قام مسلحون حوثيون بخطف اربع ناشطات اثناء مظاهرة قام بها طلاب جامعة صنعاء مناوئة للحوثيين لانقلابهم على الشرعية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة، والمختطفات هن: هبه الذبحاني، رفيدة اليهاري، كريمة الأكلبي، اعتدال الاكلبي. (١٢) وتم اختطافهن اثناء احتشادهن في شارع الدائري الغربي المؤدي إلى ساحة التغيير بصنعاء، واقتادوهن إلى قسم شرطة الجديري.

١٠- تقصد ان على المحتجزات الرحيل الى عدن وهي منطقة سيطرة القوات الحكومية وقوات التحالف العربي

١١- نحتفظ عن ذكر اسمه خوفاً عليه

١٢- صحيفة اخبار اليوم، بين المعتقلين أربع ناشطات.. مليشيا الحوثي تحتل ساحة التغيير بصنعاء بعد قمعها تظاهرة مناوئة وتختطف العشرات

[https://www.akhbaralyom-ye.net/news\\_details.php?lng=arabic&sid=٨٥٩١٥](https://www.akhbaralyom-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=٨٥٩١٥)

## نساء من اقلية البهائيين الدينية في قبضة الامن القومي

في ١٠ أغسطس ٢٠١٦ قامت مجاميع امنية تتبع جهاز الأمن القومي الذي تسيطر عليه مليشيات الحوثي وصالح بمداهمة ملتقى شبابي للأقلية البهائية نظمتها مؤسسة يمن جود بصنعاء واعتقلت ٦٥ شاباً من مختلف محافظات الجمهورية بينهم نساء واطفال، وفقاً لبيان صادر عن الجامعة البهائية في اليمن.<sup>(١٣)</sup> وأكد البيان إلى أنه تم إطلاق سراح ثلاث فتيات فقط ممن هن دون سن الثامنة عشر، بينما ظلت باقي النساء والفتيات رهن الاختطاف على مدد متتالية. وأشار إلى قيام الجهاز الامني بالتحقيق مع النساء المختطفات من المنتسبات للحركة البهائية ومصادرة كل ما بحوزتهن من أغراض ومقتنيات شخصية قبل أن يُطلق سراحهن بعد إجبارهن على توقيع التزامات وتعهدات بعدم مزاوله أي نشاط إنساني أو مجتمعي أو ممارسة شعائرهن الدينية داخل العاصمة صنعاء وكل المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين وقوات صالح. وحصل تحالف رصد على بيانات لـ (١٩) امرأة من الطائفة البهائية في اليمن ممن تم اعتقالهن في ذلك اليوم وهن: روية ثابت، ومواهب يوسف، ونفحة سينائي، ونداء القدسي، وابرار عياش، واحلام الروني، وجواهر كمال، واماني عبدالحكيم، وحنان باصهيب، وانهار الكريمي، وكنوز صفوان، وهند عباس، وسمر البهلولي وابنتها، وليان ردمان، ورناء ابراهيم جعيل، وشيماء المداني، ونسرین عثمان، وايمان عامر.

التقينا في «تحالف رصد» روية حشمت الله ثابت وهي واحدة من المختطفات قالت: *ان مكان الاحتجاز مخصص للمجرمين والارهابيين وانا تربوية لا يليق بي هذا المكان الذي احتُجزت فيه. فتحوا لنا ملفات وارقام باعتبارنا من المجرمين، لم يسمحوا لي بالتواصل مع زوجي وعائلتي، وتفاجأت بعدة ايام ان زوجي معتقل في احدى الزنازين بجواري. وتضيف مكثت في المعتقل من اغسطس حتى ٦ سبتمبر ٢٠١٦، كانت معاملتهم لنا سيئة، اطلقوا علينا عدد من الاوصاف بينها «مرتدة، عملاء» فكانت البنات بجواري يبكين من*

١٣- اخبار العالم البهائي، نص البيان الرسمي الصادر عن الجامعة البهائية في اليمن، ٣ نوفمبر ٢٠١٦

<https://abnnews.net/archives/0097>

الخوف، وتعرضن لتعذيب ومعاناة نفسية شديدة، مع اصرارهم على اتهامنا بشرفنا واخلاقنا ما شكل ضغط نفسي شديد علينا. وتقول ايضا ان التحقيق كان يتم الى ساعات متأخرة من الليل، حيث يبدأ من الساعة الحادية عشرة ليلاً وينتهي الساعة الثالثة فجراً. وكان عددنا نحن المعتقلات (٢١) امرأة و(٤) اطفال، ودورة المياه في السجن كان وضعها لا يسمح لنا بالاعتسال. وتضيف انه خلال فترة احتجازي وزوجي تم مدهامة منزلنا في فج عطان واخذوا كثير من ادواتنا الشخصية وخصوصاً اجهزتنا الالكترونية والوثائق الشخصية واوراق ملكية. وتقول انهم ظلوا يتابعوا للإفراج عنهم عبر النيابة العامة، ومتابعة وضغط عبر وسطاء ومنظمات مجتمع مدني ومشايخ ارسلوهم الى مكتب الرئاسة التابع للحوثيين وصالح، وتم بعث عدد من الرسائل الى عبدالملك الحوثي وصالح الصماد حتى تم الافراج عنا.

الانحراف الاخلاقي تهمة جاهزة لاختطاف الفتيات.. من اجل الابتزاز المالي والسياسي

في ١٣ يونيو ٢٠١٦ قام مسلحين حوثيين يرتدون زيا مدنيا ويستقلون سيارة خصوصي نوع شاص باختطاف الفتاة(ن. ع. ق) من الشارع ثم اقتادوها إلى جهة مجهولة، وفور التحقيق معها تم اتهامها بارتكاب فعل فاضح، ما شكل صدمة كبيرة للضحية ولوالدها، الذي استدعوه في وقت لاحق إلى مكان احتجازها.

تقول الضحية: كنت مع زميلي في الشارع أمام الله والخلق وفجأة وقفت إلى جوارنا سيارة شاص على متنها مسلحين حوثيين بزّي مدني، فنزل أحدهم من جوار السائق وطلب مني الصعود إلى السيارة بدون أي مقدمات، طولت استفساره عن السبب فقال لي اطلعي(سكته) وبدون شرشحه وفضايح. وتضيف: اخذوني الى سجن في مكان لا أعرفه، وعند انزالي من السيارة سمعت أحد أفراد حراسة السجن يسألهم مالها هذه؟ فرد عليه أحد زملائه مقبوض عليها بفعل فاضح، حينها تمنيت لو أن الأرض الذي أقف عليها تبتلعني ولا أسمع مثل هذا الاتهام يوجه لي. وبعد حوالي ساعتين من الاحتجاز والتحقيق معي استدعوا ابي والذي انصدم حين شاهدني محتجزة وتوجه لي مثل تلك

*التهامات، ولولا ثقته المطلقة بي لقتلني هناك. واختتمت حديثها بالقول: لم أتوقع مطلقاً أن ما اقترفته ميليشيا الحوثي بحقي كان الهدف من وراءه الابتزاز فقط واجبار والدي على دفع مبلغ مليون ريال مقابل انقاذ سمعتي التي قد تتضرر بمجرد أن يعلم اهلي وجيراني أن الحوثيين اختطفوني من الشارع وتسويقهم تلك التهمة ضدي، وهي ليست صريحة.*

قررت المختطفة أن تترك العمل وتلازم منزلها طوال الوقت، خشية أن تتعرض للاختطاف مرة ثانية وتلحق لها تهمة اكبر، والسبب ان ما فعلته معها ميليشيا الحوثي قد حطم نفسيته وأفقدتها ثقته بنفسها، وثقة أهلها بها حتى أصبحت غير قادرة على النظر في وجه ابيها المنكسر دائماً منذ حدوث الواقعة، ولا تريد الخروج.

(س.م) طفلة يتيمة الأب لم يتجاوز عمرها ١0 عاماً، دخلت مع صديقتها الى مقهى «كافيه» في شارع خلفي لمنزلهن<sup>(١٤)</sup>، لغرض البحث عن معلومات في مجال دراستهن، وقبل مغادرتهن المكان داهم مسلحين حوثيين المقهى واقتادوهن إلى احد اقسام الشرطة تحت ذريعة التواجد في مكان مخالف للآداب والأخلاق كونه يقبل بالاختلاط.

*تقول الضحية: اوصلونا الى قسم الشرطة فوجدنا أنفسنا مع أخريات نواجه تهمة واحدة وهي ارتكاب فعل فاضح، كنت ابكي وأصرخ في وجوه مسؤولي القسم متسائلة ما هو الفعل الفاضح الذي فعلته؟ أنتم اخذتموني من(الكافيه) فالتفت أحدهم غاضباً وقال لها: أنتن بنات هذه الأيام بدون تربية ولازم تترين صح. أدركت حينها أن المسألة تعنت ولا فائدة من الصراخ أو حتى استجداءهم.*

*وأضافت: أمضيت ثلاثة أشهر داخل السجن تعرضت خلالها لأنواع متعددة من الضرب والذل والمهانة، فضلا عن مشاهداتي اليومية للتعامل المشين مع فتيات محتجزات جواري وهن في عمري وأكبر. وقد تم الافراج عني بعد*

*ان دفعت والدتي نصف مليون ريال من ثمن مصوغاتها الذهبية التي ابتاعتها مما تركها والدي قبل وفاته.*

رفضت الضحية الإدلاء بأي معلومات عن سماء الأشخاص والمسؤولين عن احتجازها، او الذين تعاملوا معها وبقية المحتجزات بشكل مهين، خشية من تعرضها هي ووالدتها للإيذاء بالرغم من مغادرتهن أمانة العاصمة إلى مكان آخر خارج نطاق سيطرة مليشيات الحوثي.

### اختطاف وتلفيق تهمة لتبرير الجريمة

أمل صالح الفريي ٣٠ عاماً تقيم في حي الاصبحي جنوب العاصمة صنعاء، تعرضت للاختطاف من قبل ميليشيات الحوثي، اذ داهم مسلحين منزلها في الأول من ديسمبر ٢٠١٧ واقتادوها إلى قسم شرطة السياغي، ليباشروا معها التحقيق بتهمة تحريض نساء الحي ضد جماعة الحوثي.

وبحسب بلاغ من اسرتها فان التهمة التي الصقها الحوثيين بابتئهم لم تصمد طويلاً امام استياء وسخط ابناء الحي، فتم تسريب تهمة اخرى عن الضحية بين اوساط السكان وهي التعاطي لمواد مسكرة «شرب الخمر» حتى يوهنوا من حجم التضامن الذي حظيت به الضحية والاستنكار من قبل السكان للاحتجازها ومحاولة احراق شخصيتها بمثل هذه التهم.

استمر احتجاز الضحية من قبل الحوثيين في قسم الشرطة، ومنعوا عنها حقها في توكيل محامي او السماح لأهلها بزيارتها، او التواصل معهم، وكافة الحقوق القانونية الاخرى المكفولة لها لمواجهة الاتهامات الموجهة ضدها. وفي كل جلسة تحقيق معها كانت تتفاجأ أمل بتهم جديدة يتم توجيهها اليها بما في ذلك اتهامها بالعمل والتخابر لصالح ما يسمونه دول العدوان. بحسب مقربين منها استطاعوا الحصول على هذه المعلومات. وهي اتهامات تطلقها مليشيات الحوثي على كثير من النساء المختطفات، وحتى كثير من الرجال المحتجزين لديها.

وذكر بلاغ صحفي صادر عن اسرتها تلقينا في «تحالف رصد» نسخة منه، ان الاسرة تتعرض لضغوطات ومساومات من قبل الحوثيين، وأنها تعيش أوضاع صحية ونفسية سيئة للغاية، لافتين إلى أن مشرف جماعة الحوثي في «قسم شرطة السياغي» طلب من ابنتهم التوقيع على قائمة اعترافات معدة سلفا، مقابل أن يطلق سراحتها بضمانة حضورية لكنها رفضت وفضلت البقاء في السجن على أن تعترف بأعمال لم تقم بها ولا علاقة لها بها من قريب أو بعيد.

### اختفاء وابتزاز

إيمان محمد البشيري ٣٠ عاماً اختطفها مسلحين حوثيين في يوم الاثنين الموافق ٤ فبراير ٢٠١٩، من جوار منزلها في شارع ١٦ مديرية معين غرب العاصمة بعد أن تم تعقبها، وقامت بإخفائها في أحد السجون السرية التابعة لها. تنتمي «البشيري» إلى عزلة بلاد القبائل بمديرية الحيمة الداخلية محافظة صنعاء، وهي أم لثلاثة أطفال ولدين وبنات تقطن معهم في المنزل الخاص بزوجها.

وبحسب أحد أقارب «إيمان» فإن مسلحين يتبعون جماعة الحوثي ظلوا يتعقبون تحركاتها حتى وصلت جوار منزلها في شارع ١٦ فقاموا باختطافها واقتيادها إلى جهة مجهولة، وعن دوافع ذلك الاختطاف يقول قريبها انه يعود الى اعتراضها على نهب المعونات الإنسانية المقدمة للمحتاجين والمتضررين بأمانة العاصمة.

واضاف قريب الضحية: ان الحوثيين مارسوا ضغوطات كبيرة على اسرتها لمنعهم من اثارة القضية اعلاميا، ومكث الحوثيين يرفضون الافصاح عن مكان احتجاز ايمان، التي ظلت مختفية لمدة شهر، حتى تمكن احد الوسطاء القبليين من انتزاع معلومات من الحوثيين عن مكان تواجدها، في ادارة مباحث منطقة مذبح الامنية شمال غرب العاصمة، ونقل لهم أيضا عرض الحوثيين للإفراج عنها مقابل أن تدفع أسرتها مبلغ مليون ريال وهو ماتم.

احتجاز النساء وجرائم متلاحقة لذويهن

أمة العليم صالح الضبياني ٣٦ عاماً كانت جوار زوجها سمير حسن الضبياني، على متن سيارة استأجرها من صديقه، فاخطفه مسلحين حوثيين من جوارها يوم الاثنين الموافق ٢٢ فبراير ٢٠١٦ في العاصمة صنعاء، وتم اقتيادها على متن السيارة إلى قسم شرطة السياغي لاحتجازها، وتمكنت من الإفلات من أيديهم، ومكث المسلحين يلاحقونها حتى اختفت عنهم.

قابل فريق الرصد الضحية فقالت: *ذهبت إلى المستشفى مع زوجي الساعة العاشرة صباحاً على سيارة صديق زوجي، وفي الطريق كنت لاحظ أن هناك سيارة تتابعنا وكان من بداخلها ينظرون إلينا نظرات غريبة، فأوقف زوجي السيارة فاذا بأربع سيارات بداخلها مسلحين يحاصروننا وقاموا بإخراج زوجي من السيارة بشده وخلعوا «الجنبيّة»، وكان زوجي يطلب منهم أن يتركوه ليذهب بي إلى المستشفى فرفضوا ذلك. وكان أحدهم يدعى أبو محمد يقول لزوجي منذ سنة ونحن نتابعك.*

واضافت: *أخذو زوجي وقاموا بربطه ووضعوه فوق سيارة هيلوكس، فرمى زوجي بـتلفونه إلى حضني، فرآه أحد المسلحين وحاول أخذ التلفون بالقوة فرفضت لكنهم انتزعوه بالقوة، فقام أحد المسلحين بإغلاق باب السيارة بقوة على رجلي ووضع السلاح على صدري وقال لي أنت (يابنت الكلب) فوجه لي سباًاًً وشتائم، ثم قاموا بتفتيش السيارة وحقيبتي الخاصة وأخذوا وثائق السيارة. واردفت بالقول كنت أحاول أن أنزل من السيارة لكن أحدهم كان يضغط على رجلي في باب السيارة، فكنت أصرخ من الوجع ولا أحد انقذني. وتضيف الضبياني قاموا باقتيادي في السيارة إلى قسم شرطة السياغي، ووصلوني إليه وكانوا يريدون أنزالي من السيارة، وأثناء ترتيباتهم لإنزالي والحديث مع بعضهم تمكنت من القفز من السيارة والفرار، فانتبه لي أحد المسلحين وبدأ بملاحقتي فوق دراجة نارية ويصرخ مهدداً إذا لم أتوقف سوف يقتلني، فاخفيت بين السيارات وركبت على تاكسي، ولم ينتبه المسلح الحوثي لذلك، حتى استطعت الوصول إلى مدرسة كانت اختي تدرس فيها. ثم اتصل بي أحد الجيران وقال لي أن مسلحين يقومون بتفتيش منزلي، فطلبت من اختي أن تأخذ بناتي إلى شقتها، وعندما عدت إلى المنزل وجدته*

منهوبا. وحين التقيناها كانت لاتزال متعبه نفسيا وجسديا بسبب ما حدث لها ولزوجها، فقالت لا زلت اتعاطى علاج نفسي وجسدي من شدة قلقي على زوجي الذي ما يزال معتقل في سجن هبرة حتى اللحظة.

اماني فاضل حميد ٤٣ عاماً، تعرضت لماسي متلاحقة من قبل الحوثيين، حيث قاموا باحتجازها وزوجها ووالد زوجها قبل ان يقوموا بتصفيتها. تقول اماني لفريق الرصد: اردت مع زوجي احمد احمد الحاج ان نقل مكان سكننا من حي شملان بسبب ما تعرضنا له من مضايقات من قبل مسحي الحوثي، وفي يوم الخميس الموافق ١٦ سبتمبر ٢٠١٦ وقبل ان تتمكن من نقل الاثاث حضرت مجموعة مسلحة تابعة للحوثيين، على متن سيارة عسكرية(طقم)، فباشروا المنزل بإطلاق الرصاص، ثم اقتحموه دون اوامر قضائية، واعتقلوا عمي احمد الحاج (والد زوجي) الذي كان يقيم معنا، واخذوه الى جهة مجهولة.

وتضيف اماني: ثم عادت المجموعة المسلحة واقتحموا المنزل مرة اخرى واخذوني انا وزوجي بالقوة، واتجهوا بنا الى قسم شرطة شملان، ادخلونا حيز القسم، وفرقوا فيما بيننا، حيث ادخلوني في زنزانة وزوجي في زنزانة اخرى، وقاموا بتفتيش «شنطتي» الخاصة وانتزعوا منها تلفوني. توسلت اليهم أن يبلغوا اسرتي واقربائي لكنهم رفضوا. بعد ذلك باشروا التحقيق معي، فوجهوا لي تهمة العمالة للسعودية وامريكا واسرائيل واني اسرب معلومات لهذه الدول، واستمر التحقيق معي حتى قرابة الساعة الثامنة والنصف مساءً، تعرضت اثناءها للتعذيب النفسي، حيث هددوني بتصفية زوجي الذي كان في غرفة اخرى ولا اكن اعلم عن حالته شيء.

وتحدثت اماني لفريق الرصد عن ان الحوثيين قاموا بنقلها مع زوجها بعد ذلك من قسم شرطة شملان، واتجهوا بهم نحو شارع الخميس. وقالت كان المسلحين يتواصلون بالتلفون مع احد قياداتهم فهمت من خلال كلامهم انه مسئول الحوثيين في بني مطر. ثم طلبوا من زوجي ان يعطيهم رقم تلفون احد اقاربي كي يتصلوا به ليسلموني اليه، فأعطاهم رقم اخي واتصلوا به، فنقلونا الى احدي نقاط التفتيش الخاصة بهم قرب محكمة همدان، وكان

الوقت حينها الساعة الثانية بعد منتصف الليل، فلما وصل اخي الى النقطة سلموني اليه واخذوا زوجي معهم ولم اعرف الى أي سجن تم نقله. وازافت: مكثنا نبحث عن زوجي ووالده من سجن الى آخر، توسلنا عدد من القيادات الميدانية لجماعة الحوثي ان يدلونا عن مكان احتجازهما، وهم يرفضون ذلك، واستمر الحال كذلك قرابة الثلاثة اشهر، وفي تاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦، التقيت بأحد المعتقلين المفرج عنهم وقال لي انه كان محتجز مع زوجي ووالده في مبنى «دار القران» جوار معسكر الفرقة الاولى مدرع سابقاً، وتحدثت الضحية ان ذلك المعتقل اخبرها ان الحوثيين قاموا بتصفية والد زوجها داخل السجن بعد ان قاموا بتعذيبه. ثم سلم لهم الحوثيين جثة عمها والد زوجها، وطلبوا منهم التنازل عن المطالبة بقاتليه، فرفضوا ذلك، اما زوجها فقد اخرجوه من السجن بعد تدخل شخصيات اجتماعية.

امة السلام احمد قاسم، كانت تعيش مع طفليها في منزل بشارع هائل، حيث زوجها مغترب للدراسة في الصين، فتعرض اخاها معاذ لحادث ادى لكسر في رجله ومكث في منزلها، فكان عدد من اصدقائه يقومون بزيارته، فقام مسلحين من جماعة الحوثي باعتقالهم مع اخيها وايداعهم سجن الامن السياسي. وازافت الضحية في حديثها لفريق الرصد انه في مغرب يوم السبت ١٣ اغسطس ٢٠١٦ حضر مسلحين اثنين من جماعة الحوثي يريدون الدخول الى المنزل فمنعتهم من ذلك، فحاولوا الدخول بالقوة، ولم اسمح لهم، فقاموا باحضار عاقل الحارة وشرطيتين فطلب مني عاقل الحي السماح لهم، وفور دخولهم طلبوا مني جهاز اللاب توب، ثم اتصل بي اخي معاذ وقال لي اعطيهم ما يريدون انا معتقل لديهم، واستمروا بالتفتيش حتى الساعة التاسعة ليلاً ونهبوا كل ما لدينا من اموال ومدخرات واشياء ثمينة، ثم طلبوني للتحقيق فرفضت وهددوني بالقتل فأخذوني بعد ذلك معهم ورفضت الذهاب الا بطفلي الاثنين، وحملونا فوق سيارة معكسة واخذوني مع اطفالي الى منطقة بعيدة ومظلمة، وقبل ان ينزلوني من السيارة غطوا علي عيني، فكنت اصرخ انا وطفلي من الرعب والخوف، وكنت في حالة رعب شديد.

وتضيف: بدأوا التحقيق معي وقالوا لي اننا في امن المنطقة ولا اعرف انا في أي مكان محتجز، فاستمر التحقيق معي حتى الحادية عشرة ليلاً، وكان التركيز في اسئلتهم على اخي ونشاطه واصدقائه وعائلي ونشاطهم، وحينما انهوا معي التحقيق اجبروني ان اوقع على محضر من (١٧) ورقة لا اعرف ماذا كتب فيه. وطلبت منهم اعادة منهوباتي، فقام احدهم بتهديدي بعدم المطالبة والا اخبر احد بذلك، وان طالبت فلن يخرجوني من ذلك المكان وسيتهمونني بفعل فاضح، فوافقتهم على ذلك فتم اعادتي الى منزلي الساعة الثانية عشرة ليلاً من ذلك اليوم. وتضيف انها تعاني من رعب شديد وحالة نفسية صعبة هي وطفليها، وان الحوثيين أخضعوا منزلها للمراقبة الى ان تمكنت من تغيير المنزل، وتضررت حالة زوجها المادية والنفسية وحياته التعليمية، بما حدث لها واطفالها ومن نهب ما لديهم من اموال ومدخرات. تعرضت الشابة ردينة يعقوب ١٩ عاماً للاعتقال، من منزلها في منطقة هبرة بمديرية شعوب شرق العاصمة صنعاء بعد صلاة الجمعة الموافق ٢ يناير ٢٠١٥، عندما حاولت الدفاع عن شقيقها «يوسف» و«محمد» للحيلولة دون اختطافهما من قبل مسلحي ميليشيات الحوثي، الذين اقتادوها إلى جهة مجهولة ليعيدوها في وقت متأخر من مساء نفس اليوم.

### نساء يواجهن احكاماً بالإعدام

أسماء ماطر العميسي ٢٢ عاماً، يعود اصلها الى محافظة اب، اعتقلها مسلحين في نقطة تتبع قوات الحوثيين وصالح جنوب العاصمة صنعاء، اثناء سفرها من صنعاء قاصدة مدينة اب في اكتوبر ٢٠١٦. تواجه الان حكماً بالإعدام صادر عن المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي احدي المحاكم الخاضعة لسلطة الحوثيين بالعاصمة صنعاء.

اسماء ام لطفلين، وكانت متزوجة من شخص يدعى خالد سالم الصيعري المرتبط بتنظيم القاعدة، قبل ان تفك ارتباطها منه لهذا السبب، وعاشت مع والدتها في مدينة سيئون حضرموت، حتى اكتوبر ٢٠١٦، ثم قررت ان تغادر حضرموت لتذهب الى والدها في محافظة اب، وقام احد جيران والدتها بتوصيلها على سيارته، واثنا ما كانوا في نقطة امنية جنوب العاصمة صنعاء،

احتجزها افراد النقطة، واقتادوها الى سجن البحث الجنائي بتهمة السفر مع شخص ليس من عائلتها. ومن هنا بدأت رحلة معاناتها واسرتها، فمكثت في سجن البحث الجنائي قرابة شهرين دون ان يعرف عنها اهلها شيء. وبحسب شهادات من اقاربها فإنها تعرضت للمعاملة القاسية، اذ كان يستمر التحقيق معها ساعات طويلة في الليل، وحرمانها من النوم والغذاء لكثير من الاوقات، كما مُنعت من توكيل محام للدفاع عنها، حتى تم نقلها في ٧ ديسمبر ٢٠١٦ الى السجن المركزي بالعاصمة.

كما ان سلطات الحوثيين كانت قد استدعت والدها البالغ من العمر ٥٠ عاماً وتم احتجازه مع ابنته في ادارة البحث الجنائي، بتهمة التخابر مع دول التحالف العربي، الى ان افرج عنه في ٢٦ يونيو ٢٠١٧، واخبر والد أسماء العميسي منظمة العفو الدولية بعد الافراج عنه كيف تعرضا للتعذيب: *«كانوا يحضرون اثنين آخرين [سعيد الرويشد وأحمد باوزير] إلى غرفتنا معصوبا العينين وأيديهما مقيدة، ويضربونهما أمامنا، ويجبرونا على مشاهدة عملية الضرب. فكانوا يضربونهما ويطلبون منهما الاعتراف بينما ينكران ارتكاب أي مخالفات... بقيت مع ابنتي اسماء صامتين خوفا من أن يطلقوا النار علينا. واضاف ان أسماء قد تعرضت أيضا للضرب، بما في ذلك اللكم، والضرب بالعصا على أيدي إحدى الشرطيات.* (١٠)

وفي ٣٠ يناير ٢٠١٨ أصدرت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة في صنعاء حكماً بإعدام أسماء ماطر العميسي واثنين اخرين تم القبض عليهما معها بتهمة التخابر مع دول التحالف والعمل لصالحها، وذلك من خلال تشكيل شبكة تجسس للإمارات بالعاصمة صنعاء، الأمر الذي تسبب حسب منطوق الحكم في تسهيل عمليات استهداف مواقع استراتيجية يمنية، بينما أوقعت تهمة «فعل فاضح» عقوبة إضافية عليها بـ ١٠٠ جلدة، بالإضافة إلى الحكم على والدها بالسجن لمدة عقد ونصف.

١٠- منظمة العفو الدولية، اليمن: محكمة للحوثيين تحكم على ثلاثة أشخاص بالإعدام في قضية مسيسة بعد اختفائهم قسراً والادعاء بتعرضهم للتعذيب، ١٥ فبراير ٢٠١٨  
[https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٢٠١٨/٢٠١٨/yemen-huthi-court-sentences-three-to-death-after-enforced-disappearance-and-alleged-torture /](https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٢٠١٨/٢٠١٨/yemen-huthi-court-sentences-three-to-death-after-enforced-disappearance-and-alleged-torture/)

## المبحث الرابع: الحوثيون يجبرون المختطفات الاقرار بانهن مذنبات

نشرت وسائل اعلام الحوثيين عدد من المواد الاعلامية التي تتهم النساء المختطفات بارتكاب جرائم اخلاقية، من بين تلك المواد فيلم وثائقي انتجه الاعلام الامني التابع للحوثيين، اظهر عدد من النساء المختطفات في سجونهم، والصقوا بهن عدد من التهم والجرائم الاخلاقية بغرض الاستهداف السياسي لهن ولخصومهم. «فكانت ابرز التهم التي وجهت للنساء بحسب الفيلم، ادارة خلايا اجرامية منظمة مرتبطة-بدول العدوان- لتدمير المجتمع اليمني، والاتجار بالبشر وتجارة الجنس، وتجارة المخدرات، والسرقعة بالإكراه»<sup>(١٦)</sup>.

وذكر الفيلم ان ادارة البحث الجنائي القت القبض على عدد من شبكات الدعارة المنظمة من النساء، والتي تديرهن منظمات حقوقية وانسانية وشخصيات مرتبطة بإدارة نظام علي عبدالله صالح بحسب قيادات حوثية ظهرت في الفيلم، واطهر الوثائقي عدد من المختطفات وهن يدلين باعترافات للإقرار بانهن مذنبات وانهن مارسن الدعارة وغيرها من الاعمال الغير مشروعة، كما يظهر صوراً لمحتجزات في سجن البحث الجنائي. وبالقدر الذي يؤكد هذا الفيلم الوثائقي قيام الحوثيين باختطاف النساء لدوافع اغلبها سياسية، فانه يظهر ان تلك الاعترافات ليس لها مشروعية للعمل بها، خصوصاً وانه ليس هنالك من ضمانات تؤكد ان النساء لم يكنّ تحت تأثير التعذيب المادي والنفسي، او الترغيب والترهيب والتهديد سيما وهن في المحتجز، كما ان من الواضح انه ليس هنالك ضمانات قانونية وقضائية تستطيع اجبار مليشيات الحوثي على الالتزام بالقانون في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

يحظر الملحق(البروتوكول) الثاني الاضافي الى اتفاقيات جنيف ١٩٧٧ المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، في المواد(٦.٥،٤) كل اشكال التشويه بحق النساء المحتجزات، او انتهاك الكرامة الشخصية والمعاملة

١٦- تلفزيون المسيرة، خطوط حمراء-وثائقي من إنتاج الإعلام الأمني - يكشف تفاصيل ضبط خلايا الدعارة والمخدرات ودور العدوان، تم نشره في ١٤ مارس ٢٠١٩

<https://www.youtube.com/watch?v=AWSn-٣uVa١٠>

المهينة والمحطة من قدر الانسان، كما لا يجوز إصدار أي حكم أو تنفيذ أية عقوبة حيال أي شخص تثبت إدانته في جريمة دون محاكمة مسبقة من قبل محكمة تتوفر فيها الضمانات الأساسية للاستقلال والحيدة وبوجه خاص: أن تكفل للمتهم سواء قبل أم أثناء محاكمته كافة حقوق ووسائل الدفاع اللازمة... وأن يعتبر المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون... وأن يكون لكل متهم الحق في أن يحاكم حضورياً... وألا يجبر أي شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الإقرار بأنه مذنب. وخلال تحليلنا في «تحالف رصد» لما اورده الفيلم الذي نشرته وسائل اعلام الحوثيين، يظهر ان الحوثيين لم يلتزموا بما يتفق واحكام المواد سالفة الذكر، وقاموا بتشويه النساء المختطفات واصدار تهم جاهزة كانت بمثابة احكام على نساء محتجزات في سجونهم، وكذا تنفيذ عقوبة السجن دون أي محاكمة عادلة ونزيهة وشفافة، واجبار النساء على الادلاء باعترافات امام وسائل اعلامهم للإقرار بانهن مذنبات، دون ادنى ضمانات لهؤلاء النساء المختطفات.

### الفصل الثاني: اليمنيات.. حرب بلا هوادة

تعتبر الفترة منذ سقوط العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ بيد مليشيات الحوثي وقوات صالح، وحتى الان، من اقسى الفترات الزمنية بشاعة على اليمنيات، اذ تعرضت النساء لعشرات الانتهاكات المرتبطة بالصراع المسلح والتي خرقت موثيق القانون الدولي الانساني، وكذا انتهاكات خرقت موثيق القانون الدولي لحقوق الانسان. فقد سُنت حرب بلا هوادة ضد السكان المدنيين والاعيان المحمية، وكان تأثير الحرب واضحاً على النساء، باعتبارهن مع الاطفال من الفئات الاشد استضعافاً خلال الصراع المسلح. وقد تركت الحرب اثاراً نفسية عميقة وندوباً غائرة في وجدان اليمنيات، بسبب ما تعرضن له من انتهاكات وجرائم مباشرة، وغير مباشرة وقعت على الرجال والاهداف المدنية كان تأثيرها على النساء شديداً، فتحملن كل المسؤوليات الاجتماعية، في الحماية والرعاية للأطفال ومعاقبي الحرب، وتأمين الاحتياجات المعيشية اليومية للأسرهن.

أظهر استعراض الاحتياجات الانسانية لعام ٢٠١٩ الذي اصدرته الامم المتحدة وشركائها في فبراير ٢٠١٩، ان الازمة الانسانية في اليمن تظل الاسوأ في العالم، إذ يحتاج نحو ٨٠٪ من السكان، أي ٢٤ مليون شخص، إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية. ويعاني أكثر من ٢٠ مليون شخص بأحاء اليمن من انعدام الأمن الغذائي، نصفهم يواجهون مستويات قاسية من الجوع.

ويحتاج ٣,٢ مليون يمني إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، منهم مليوناً طفلاً تحت سن الخامسة وأكثر من مليون امرأة حامل ومرضعة. (١٧) وتحدثت تقارير اعلامية «ان المرأة اليمنية تدفع الثمن الباهظ لفاتورة الحرب الدائرة بالبلاد. إضافة إلى فقدان مئات الآلاف من النساء وظائفهن وأعمالهن، لا يزلن يواجهن التشرد والنزوح، ويتحملن مسؤولية إعالة أسرهن والحفاظ عليها من التفكك، خصوصاً من فقدان أزواجهن وأقاربهن بسبب الحرب. وبحسب عادة السقاف المسؤولة في وزارة حقوق الإنسان اليمنية، فإن الوضع العام باليمن انعكس سلباً على المرأة، التي أصبحت تتحمل المسؤولية بجانب الرجل، وربما في الكثير من الأحيان تضطر لتحمل المسؤولية كاملة، إما بسبب فقد العائل وظيفته أو حرفته، وانعدام فرص العمل البديل، أو بسبب انخراطه في جبهات القتال وغيابه» (١٨).

### المبحث الاول: الاعتداء على الحق في الحياة

سجل «تحالف رصد» مقتل (٨١٥) امرأة يمنية أثناء النزاع المسلح في اليمن للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩، وتنوعت وسائل القتل ما بين الهجمات البرية والجوية الذي قتل بسببها (٤٧٧) امرأة، ومقتل (١٠٧) بالرصاص، ومقتل (٩٨) امرأة بسلاح القناصة، ومقتل (١٠١) امرأة بالألغام الفردية والمضادة للمركبات، وقُتلت (٥) نساء بحوادث اعدام واغتيال، فيما توفت امرأتين بسبب التعذيب، وقُتلت (٢٥) امرأة بحوادث اخرى. وبلغت اعلى جرائم

١٧- اخبار الامم المتحدة، ٨٠ في المئة من سكان اليمن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩

<https://bit.ly/٢wPkSRy>

١٨- قناة الجزيرة، في زمن الحرب.. المرأة اليمنية تقوم بمهن الرجال، ١٢/٣/٢٠١٩ <https://bit.ly/٢HgywVg>

القتل للنساء في محافظة تعز الذي قتل فيها (٣٧٩) امرأة، ثم محافظة الحديدة بواقع (٨٧) امرأة قتيلة، تليها محافظة لحج بواقع (٤٥) امرأة وتوزعت بقية الضحايا بين عدد من المحافظات. ملحق جدول رقم (٥) يوزع ضحايا القتل من النساء جغرافياً وبحسب نوع الجريمة.

وفقاً لتصنيف قواعد البيانات التي جمعها «تحالف رصد» فان مليشيات الحوثي وقوات صالح قتلت وتسببت بمقتل (٦١٢) امرأة، بينهن (١٩٩) امرأة تتحمل مليشيات الحوثي لوحدها مسؤولية مقتلهن منذ بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩، أي من بعد انفضاض تحالفها مع الرئيس السابق صالح. فيما قتلت الغارات الجوية لطيران التحالف العربي (١٥٤) امرأة. و قتلت القوات الحكومية (١٢) امرأة، في حين قتلت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية (١٠) نساء، و قتلت القوات الامريكية بهجمات طائرات الدرونز (٧) نساء، فيما قتلت التنظيمات المتطرفة كتنظيم القاعدة وانصار الشريعة في اليمن (٥) نساء، وسُجِّل مقتل (١٥) امرأة بسلاح جهات وافراد مجهولين. ملحق جدول رقم (٧،٦) يوضح تقسيم ضحايا القتل من النساء زمنياً ووفقاً للجهات المسؤولة عن القتل.

### المبحث الثاني: نساء ضحايا الالغام

وثق «تحالف رصد» مقتل (١٠١) امرأة بالألغام الفردية والالغام المضادة للمركبات واصابة (٩٧) اخريات خلال الفترة التي يرصدها التقرير، وتشير قواعد البيانات الى ان محافظة تعز كانت الاعلى بين المحافظات في سقوط الضحايا بسبب الالغام، اذ سجل مقتل (٣٦) امرأة واصابة (٤٥) اخريات، تليها محافظة الحديدة في عدد القتلى الذي وصل الى (١٧) امرأة، ومحافظة الجوف في عدد المصابات اذ بلغن (١٧) امرأة. وتجدد الاشارة الى ان مليشيات الحوثي وقوات صالح هي من قامت بزراعة الالغام في كثير من المحافظات اليمنية خلال سنوات الحرب، ثم الجماعات المتطرفة التي زرعت الالغام بشكل محدود في مناطق محدودة كانت تتواجد فيها عناصرها. اذ تتحمل مليشيات الحوثي وقوات صالح المسؤولية عن مقتل (٩٧) واصابة (٩٤) امرأة بسبب الالغام التي زرعتها قواتهما قبل وبعد انفضاض تحالفهما. فيما قتلت الالغام التي زرعتها

تنظيمات متطرفة (٣) نساء وأصابت (٢) اخريات. وهي الاعداد التي استطاع فريق «تحالف رصد» من الوصول اليها.

### المبحث الثالث: الاعتداء الجسدي

بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للإصابة من جراء الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها اطراف النزاع في اليمن (١٧٥٢)، توزعن ما بين الاصابة بالهجمات البرية والجوية بواقع (١٠٨٧) امرأة مصابة، و(٢٦٥) امرأة مصابة بسبب الرصاص، و(١٤٦) امرأة اصيبت بسلاح القناصة، و(٩٧) اصابة بسبب اللغام، و(٤) نساء اصبن بمحاولات اغتيال، فيما سُجل اصابة (١٥٣) امرأة بحوادث اخرى. في حين سُجل اكثر الاصابات بين النساء في محافظة تعز التي بلغ عدد الضحايا فيها (١١٠٦) امرأة، تليها العاصمة صنعاء بواقع (١١٩) امرأة، ثم محافظة الحديدة بواقع (١٠٠) امرأة، وتوزعت بقية الاصابات بين عدد من المحافظات. ملحق جدول رقم (٨) يوضح التوزيع الجغرافي لنساء الضحايا، والتقسيم بحسب نوع الجريمة.

وفقاً لتصنيف قواعد البيانات التي جمعها «تحالف رصد» فان مليشيات الحوثي وقوات صالح تتحمل المسؤولية عن اصابة (١٦٠٠) امرأة، منهن (٣٠٢) امرأة تتحمل مسؤولية اصابتهن مليشيات الحوثي لوحدها منذ بداية ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩، أي من بعد انتهاء تحالفها مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح. فيما اصيب بالغارات الجوية لطيران التحالف العربي (١١٠) امرأة. واصيبت (٩) نساء بسلاح القوات الحكومية، في حين اصيبت (٥) نساء بسلاح قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية ، و(٥) نساء سُجل اصابتهن بهجمات التنظيمات المتطرفة، وامرأتين اصبن بهجمات طائرات الدرونز الامريكية، بينما سُجل اصابة (٢١) امرأة بسلاح جهات وافراد مجهولة. ملحق جدولين رقم (١٠،٩) يوضح تقسيم ضحايا القتل من النساء زمنياً ووفقاً للجهات المسؤولة عن القتل.

## ملحق جداول البيانات

جدول رقم (١) يبين التوزيع الجغرافي والمثوي لحوادث الاختطاف والتعذيب والنساء للفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩

المحافظة	اختطاف							اختفاء قسري							التعذيب							الإجمالي	
	سقطري	حاجون	عقرب	مدر	قار	عقرب	سقطري	حاجون	عقرب	مدر	قار	عقرب	سقطري	حاجون	عقرب	مدر	قار	عقرب	سقطري				
العاصمة	٨٧	٢	٦	٧	٦	٣٠	١٠	١٤٨	٢	٣	٣	٦	٤	٦	٢٤	٢٣	٢	١	١	٣	٢	٣٢	٣٠٤
ذمار			٢٨		١			٢٩						٠	٧							٠	٢٩
صفاة			١		٥			٧		٧												٠	٣١
الحديدة					٢			٣		١				٦								٣	١١١
حجة					٥			٨						٠								١	٩
تعز					٣			٣		٢				٢								١	٧
اب					٤			٥		٠				٠								٠	٥
البيضاء					٤			٤		١				١								١	٥
عدن								٢		١				١								١	٣
عمران					٢			٣		١				١								٠	٤
صعدة					٢			٣		٠				٠								٠	٣
المحويت								٠		١				١								٠	١
مأرب								٢		٠				٠								٠	٢
الضالع					١			١		٠				٠								٠	١
حضرموت								١		٠				٠								٠	١
الإجمالي	٨٧	٢	٣٨	٧	٣٦	٤٠	١٠	٢٢٠	٢	٤	٩	١٩	٤	٦	٤٤	٢٣	٢	٣	٤	٤	٢	٣٩	٣٠٣



جدول رقم (٣) يبين التوزيع الزمني والجهات المتسببة لضحايا الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب للنساء

الجهة المسؤولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
مليشيات الحوثي وقوات صالح	١٤	١٩	١٧٢	٦٠	٢٧	٢٩٢
قوات الحكومة اليمنية			٣	٣		٦
قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية		١		٢		٣
التنظيمات المتطرفة				٢		٢
الاجمالي	١٤	٢٠	١٧٥	٦٧	٢٧	٣٠٣

جدول رقم(٤) يبين التوزيع الزمني والجغرافي لضحايا الاختطاف والاختفاء والتعذيب للنساء

المحافظة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
امانة العاصمة	١١	٤	١٢٩	٤٣	١٧	٢٠٤
ذمار			٢٨		١	٢٩
صنعاء		٣	٣	٧	١	١٤
الحديدة		٧	٤		٢	١٣
حجة		١	٣	١	٤	٩
تعز		١	٤		٢	٧
اب		١	٢	٢		٥
البيضاء		٢		٣		٥
عدن				٤		٤
عمران		١	١	٢		٤
صعدة	٢		١			٣
المحويت				٢		٢
مأرب				٢		٢
الضالع	١					١
حضر موت				١		١
الإجمالي	١٤	٢٠	١٧٥	٦٧	٢٧	٣٠٣

جدول رقم(٦) يبين توزيع حالات القتل من النساء وفقاً لنوع الجريمة والجهات المتسببة

الجهة المتسببة	قتل بهجمات	قتل برصاص	قتل بقنص	قتل بالغام	حوادث أخرى	إعدام واغتيال	تعذيب	الإجمالي
مليشيات الحوثي وقوات صالح	٣١٠	٨٠	٩٦	٩٧	٢٤	٤	١	٦١٢
طيران التحالف العربي	١٥٤							١٥٤
قوات الحكومة اليمنية	٢	٩			١			١٢
قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية	١	٨	١					١٠
جهات مجهولة	٧	٤	١	١		١	١	١٥
طيران الدرونز الامريكى	٧							٧
التنظيمات المتطرفة	٢			٣				٥
الإجمالي الكلي	٤٨٣	١٠١	٩٨	١٠١	٢٥	٥	٢	٨١٥

جدول رقم(٧) يبين التقسيم الزمني والجغرافي لضحايا القتل من النساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الجهة المتسببة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
مليشيات الحوثي وقوات صالح	٥	١٧٦	١٣٨	٩٤	١٤٨	٥١	٦١٢
طيران التحالف العربي		٤٤	٢٤	٥٦	٣٠		١٥٤
قوات الحكومة اليمنية				٥	٧		١٢
قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية				٣	٦	١	١٠
جهات مجهولة	١	١	٦	٣	٢	٢	١٥
طيران الدرونز الامريكى				٧			٧
التنظيمات المتطرفة			٣	١	١		٥
الاجمالي	٦	٢٢١	١٧١	١٦٩	١٩٤	٥٤	٨١٥

جدول رقم (٨) يوضح يوضح التقسيم الجغرافي وأنواع الجرائم لضحايا الإصابة من النساء خلال الفترة من

سبتمبر ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠١٩

المحافظة	إصابة ببعضات	إصابة برصاص	إصابة بقنص	إصابة بالغام	إصابات أخرى	محاولة اغتيال	الإجمالي
تعز	٧٤٢	١٩٠	١٠٩	٤٥	١٩	١	١١٠٦
امانة العاصمة	٢٩	٦			٨٢	٢	١١٩
الحديدة	٧٧	٧	٦	٧	٣		١٠٠
عدن	٧٥	١٢	٦	٤	٢		٩٩
الضالع	٢٨	١٢	٩	٦			٥٥
البيضاء	٣٧	٧	٣	٦			٥٣
صنعاء	١٧	١		١	٢٥	١	٤٥
الجوف	٩	١	٧	١٧			٣٤
لحج	٢٢	٧	٣	٢			٣٤
اب		١٥			٧		٢٢
حجة	١٦				١		١٧
صعدة	١٦						١٦
أبين	٥	٢	٢		٣		١٢
ذمار	٢	٤	١		٥		١٢
مأرب	٥			٦			١١
عمران	٥	١			٢		٨
شبوثة	٢			١	١		٤
المحويت					٣		٣
حضرموت				٢			٢
الإجمالي	١٠٨٧	٢٦٥	١٤٦	٩٧	١٥٣	٤	١٧٥٢

جدول رقم (٩) يبين توزيع ضحايا الإصابة من النساء وفقاً للجهة المتسببة ونوع الجريمة

الإجمالي	محاولة اغتيال	إصابات أخرى	إصابة بالغام	إصابة بقنص	إصابة برصاص	إصابة بهجمات	الجهة المتسببة
١٦٠٠	٤	١٤٥	٩٤	١٤٦	٢٤٧	٩٦٤	مليشيات الحوثي وقوات صالح
١١٠						١١٠	طيران التحالف العربي
٩		١			٢	٦	قوات الحكومة اليمنية
٥		١			٢	٢	قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية
٥			٢			٣	التنظيمات المتطرفة
٢						٢	طيران الدرونز الامريكى
٢١		٦	١		١٤		جهات مجهولة
١٧٥٢	٤	١٥٣	٩٧	١٤٦	٢٦٥	١٠٨٧	الاجمالي

جدول رقم (١٠) يبين التقسيم الزمني والجهات المتسببة لضحايا الاصابة من النساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الجهة المتسببة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
مليشيات الحوثي وقوات صالح	٩	٤٨٢	٥٢٠	٣١٧	٢٠٥	٦٧	١٦٠٠
طيران التحالف العربي		٤٥	٥	١٨	٢٥	١٧	١١٠
قوات الحكومة اليمنية				٤	٥		٩
قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية				١	٢	٢	٥
التنظيمات المتطرفة	١	٤					٥
جهات مجهولة			٣	١١	٦	١	٢١
طيران الدرونز الامريكي			١	١			٢
الإجمالي الكلي	١٠	٥٣١	٥٢٩	٣٥٢	٢٤٣	٨٧	١٧٥٢



التحالف اليمني لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو تحالف عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية المتخصصة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في اليمن.

تأسس التحالف في يناير ٢٠١٥ استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات واقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة. كون الخطوة الأولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنتظار للحظة الحقيقة.

ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

[www.ycmhrv.org](http://www.ycmhrv.org)  
[twitter.com/ycmhrv](https://twitter.com/ycmhrv)  
[facebook.com/ycmhrv](https://facebook.com/ycmhrv)  
[instagram.com/ycmhrv](https://instagram.com/ycmhrv)  
[telegram.me/ycmhrv](https://telegram.me/ycmhrv)

تابعونا  
للحصول على  
معلومات أكثر

التحالف اليمني لرصد  
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring  
Human Rights Violations

